



اسم الكتاب : أخلاقيات جمع الممتلكات الثقافية

المحررة : فيليس موش ميسنجر

الناشر : مطابع جامعة نيومكسيكو

سنة النشر : ١٩٩٩ (الطبعة الثانية)

رقم التصنيف الدولي : 9-2125-8263-5

مقاس الكتاب : ٢٣.٤ سم x ١٥.٤ سم

عدد الصفحات : ٣٠١ + xxviii صفحة

(وتشمل ٣٠ لوحة).

د. يوسف مختار الأمين

عرض

تصدر موضوع الممتلكات الثقافية وحمائنها في العقدين الأخيرين، قائمة اهتمامات الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية، والجمعيات الأهلية، والأكاديميين العاملين في قطاع الآثار والمتاحف، والمثقفين المهتمين بقضايا الثقافة والتراث، ويقصد عادة، بالممتلكات الثقافية كل المصنوعات الأثرية والتاريخية والتراثية، التي تمثل العناصر المادية، المعبرة عن ثقافات الشعوب في الماضي والحاضر، ولا تتوقف الإشارة إلى هذه المصنوعات الفنية فقط ؛ وإنما تشمل المواقع الأثرية، والمستوطنات التاريخية، والمحيط البيئي، الذي وجدت فيه.

وقد تعرض التراث المادي للأمم، للتخريب والسرقة والاستحواذ منذ أمد بعيد؛ وبذلك لأسباب كثيرة منها : نقل القطع الفنية والأثرية المهمة ، إلى متاحف أو معاهد تعليمية، خارج دولها الأصلية ، عندما كانت الدول الغربية تفرض سيطرتها على معظم دول العالم، وازدهر نشاط سرقة المواد التراثية والأثرية بمرور الوقت، نتيجة للأوضاع الأمنية والاقتصادية في بعض الدول، فالحروب الأهلية والإقليمية، على سبيل المثال، لاينتج عنها تدمير المباني والمنشآت العسكرية والمدنية فقط؛ وإنما يمتد الخراب إلى المتاحف، مستودعات التراث الإنساني، وإلى المواقع الأثرية، وفي مثل هذه الظروف ينفرد عقد

الأمن حيث تغيب النظم والقوانين، ويلجأ بعض ضعاف النفوس إلى نهب الكنوز الأثرية، وتهريبها خارج البلاد، لتجد طريقها للأسواق العالمية. وقد فقدت بعض الدول نتيجة لمثل هذه الظروف، معظم ماخويه متاحفها الوطنية (ديبري ١٩٩٦). وفي حالات أخرى، كان العائد المادي هو السبب الرئيس، الذي يجعل المواطنين ينهبون القطع الأثرية، ويبيعونها لتجار العاديات، ويساعدتهم في ذلك ضعف الأجهزة الأمنية، والإدارية، وغياب الوعي العام بأهمية الممتلكات الثقافية، ووجوب المحافظة عليها ورعايتها. ومن المعلوم أن نشاط الجهات، التي تعمل على الاتجار في المواد التراثية بطرق غير مشروعة، قد بلغ في الآونة الأخيرة درجة عالية من التنظيم، وامتدت شبكاته السرية على نطاق واسع، ويقال أن حجم التجارة العالمية غير المشروعة في الأثرية، والقطع الفنية، والمخطوطات التاريخية، يبلغ الملايين من الدولارات سنوياً ليأتي الثاني بعد جارة المخدرات.

في العمل على حماية التراث الإنساني وصيانتها، بصفة عامة. وفي السنوات الماضية، عقد العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية المخصصة لهذا الموضوع. وأجّه كثير من الآثاريين والانثروبولوجيين للكتابة، عن أهمية المعثورات الأثرية ومخلفات الماضي، من مبانٍ ومخطوطات، وفنون، ودورها في إجلال مكونات الهويات الثقافية الحالية. وصار لعلم الآثار، نتيجة لمثل هذه البحوث الجديدة، القدر المعلن في إثبات حقوق السكان المحليين، في بلدان مثل أمريكا، وأستراليا، في مجالات الثقافة، ومن ثم التمتع بالحقوق المدنية، والسياسية، والأمم نفسها بنطبق على تلك الدول، التي تعيش فيها أقليات إثنية، لها ثقافتها المتميزة.

كذلك، طرح الآثاريون، في أكثر من مكان، قضية حماية التراث الإنساني، وأوضحوا دورهم المهني في ذلك. وهكذا صار الحوار المستمر، حول تأسيس قيم أخلاقية للعمل الآثاري، بصفة عامة بدءاً من الطرق المشروعة، والعلمية، في التنقيب الآثاري وحفظ المعثورات وصيانتها، ثم نشر معلومات عنها للرأي العام، بالقدر نفسه الذي يفعلونه في قنوات النشر الأكاديمية. وقد بدا أن لعلماء الآثار آراء، وأفكاراً، تبدو متباينة أحياناً، في الأسس التي تقوم عليها مبادئ توزيع الآثار والمحافظة عليها، ومطالبات الدول باستعادة ممتلكاتها الثقافية، التي أخذت منها بطرق مختلفة. وما زاد في أهمية المناقشة للموضوع، بين الآثاريين، عندما صارت مواقفهم يعول عليها كثيراً، في ترجيح بعض القرارات الرسمية المتعلقة بمختلف شؤون استرداد الموروثات الثقافية (Green 1984).

ويأتي الكتاب، الذي نحن بصدد مراجعته، في سياق هذه المحاولات الرسمية والأكاديمية، لحماية الممتلكات الثقافية، وهو عمل مهم يمثل إحدى المحاولات الجادة، في جمع عدد كبير من المهتمين من تخصصات مختلفة، ليدرسوا في القضية من جوانبها المختلفة، والكتاب أيضاً، محاولة متخصصة،

وفي مقابل هذه الأوضاع، ازداد الاهتمام بالموروثات الثقافية، والمحافظة عليها من كل ضروب الاعتداء والضباغ، وذلك من قبل المسؤولين في الدول الأكثر تضرراً، وهي ما يطلق عليه، عادة، دول الجنوب. وقد عانت هذه الدول من نقل وتهريب الآثار، منذ زمن الإدارات الأجنبية، حين كانت الإرادة الوطنية بعيدة عن تقرير مصير أوضاعها، وفي هذه الفترة جمعت الآثار والوثائق، باعتبار أنها حق مشروع للمستعمرين، لدراساتها وحفظها في المتاحف، وتمثل ردة الفعل الحديثة في المطالبة برد الحقوق، واستعادة ذلك التراث الذي نقل من مواطنه بطرق غير مشروعة، وفي ظروف غير طبيعية، وصدرت نداءات المطالبة من الحكومات، ومن المنظمات الإقليمية والعالمية، برد الحقوق، ومكافحة نقل الممتلكات الثقافية، وتلخصت هذه المطالبة المتكررة في العديد من المواثيق الدولية، التي ترعاها الأمم المتحدة، فقد أصدرت منظمة اليونسكو أول معاهدة لها في هذا الخصوص عام ١٩٥٤م، ثم طورت لاتفاقية حظر الاستيراد والتصدير غير المشروع، للممتلكات الثقافية في عام ١٩٧٠م.

وتوالى الاتفاقيات الدولية والثنائية بعد ذلك بدرجة، تعكس تنامي الاهتمام بالمحافظة على التراث الثقافي، لدى كل الأطراف، وقد وقع على وثائق اليونسكو بحلول عام ١٩٩٧م، ثمانية وثمانون دولة، وعلى المستوى الشعبي، ينعكس الاهتمام بالموروث الثقافي في ما تبثه وسائل الإعلام المختلفة، وأوعية النشر الأكاديمية، من أخبار تتعلق بسرقات المتاحف، والتعدي على مواقع الآثار، ثم القضايا الكبرى، التي تفصل فيها المحاكم لمصلحة أصحاب التراث، أو بلد المنشأ. وقد أسهم ذلك في المطالبة بالمزيد من الإجراءات الرادعة، وإصدار القوانين والأنظمة، التي تزيد من مستويات الرقابة، وتقييد نشاط المتاجرين بالتراث.

ومن الناحية المهنية، لعب الآثاريون دوراً متعاظماً

الصلة بالمووروث الثقافي، مثل الغابات، والحياة الفطرية، والأسماك، أما الملحق الثاني، فهو عبارة عن لائحة جمعية الآثار الأمريكية، التي تحدد المبادئ الأخلاقية لحماية الممتلكات الثقافية وصيانتها. والملحق الثالث يشتمل على أسماء المنظمات والهيئات، العاملة في مجال الآثار والتراث في أمريكا وعناوين الإتصال بها .

كتبت كارن وارن فصلاً مطولاً كمقدمة في القسم الأول، قصد به معالجة الجوانب الأخلاقية، ومنطلقاتها الفلسفية، في قضايا الممتلكات الثقافية، وعرضت فيه لكل المواقف الفلسفية، التي طرحت في مساهمات الباحثين المشاركين في الندوة. ولهذا السبب، فيبدو من المناسب عرض النقاط التي وردت في هذا الفصل بشئ من التفصيل.

بدأت الباحثة بطرح الأسئلة المعهودة : من يملك الماضي (التاريخ) إن كان هناك من أحد ؟ ومن له الحق، أو تقع عليه المسؤولية في الحفاظ على الموروثات الثقافية ؟ متى تعلق الاعتبار التعليمي، وقيم المحافظة على التراث الإنساني، فوق رغبات الإرادة الوطنية، عند تحديد مصير الممتلكات الثقافية ؟ ما الذي يمكن وصفه بالتجارة القانونية أو غير القانونية في المواد الثقافية ؟ وما القيم التي توضع في الحكم، في حالات النزاع حول هذه المواد الثقافية ؟ وما السبيل لإيجاد الحلول المناسبة لها ؟

تبرز هذه الأسئلة وغيرها في كل مرة تطرح فيها قضية الممتلكات الثقافية، وحقوق الأطراف المختلفة في امتلاكها وحمايتها. وهي أسئلة مهمة: لأنها تثير قضايا ذات طبيعة فلسفية، في نظرتنا لماضي الإنسانية، ورموزه المادية . فمن له الحق في تشكيل صورة ذلك الماضي (التاريخ)، أو أن يدعيه أحد، إن كان ذلك ممكناً ؟ كذلك، تثار مجموعة من القيم الأكاديمية والتربوية والاقتصادية المتصلة بالممتلكات الثقافية وحيازتها، تعكس تضارب المصالح والاختصاصات، بين

في اتجاه تأطير مسألة الحقوق والواجبات، في المحافظة على التراث الثقافي، من ناحية نظرية وعملية. وتعود فكرة الكتاب إلى مقترحات نوقشت، في مؤتمر جمعية المايا في مينسوتا الأمريكية عام ١٩٨٣م، تتعلق بالسرققة والتخريب، الذي تتعرض المواقع الأثرية في المكسيك وأمريكا الوسطى، أكثر بلدان العالم تضرراً من هذه الأعمال.

وقد عقد مؤتمر خاص لمعالجة الموضوع في ١٩٨٦م في مينوبولس، تحت عنوان : "المبادئ الأخلاقية لجمع الممتلكات الثقافية". وذلك من خلال مناقشة جريئة، اشترك فيها متخصصون في الآثار والمتاحف، والفلسفة، والقانون، وتجارة التحف الفنية، وتاريخ الفن، والإدارة، والجمايك. ونشرت مداوالات ذلك المؤتمر بعد إضافة بحوث متخصصة إليه، عام ١٩٨٩م لأول مرة . وعندما شعر القائمون على أمر المؤتمر بأهمية الكتاب، وتأثيره المباشر في الدوائر الرسمية، والأهلية، أعيد نشره ثانية في ١٩٩٩م، حيث صدرت منه نسخة مزيدة، ومنقحة، وشارك في كتابته ثلاثة وعشرون باحثاً، وكتب له تصديراً قصيراً الأثاري الشهير براين فيغان ، وقدم له محررة الكتاب فيليس ميسنجر، بشرح لتاريخ فكرة المؤتمر ونتائجه.

وقد قسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام، يشتمل كل قسم منها على عدد من الفصول، التي تمثل واحداً من المحاور الرئيسية في الموضوع، وأضيفت لفصول الكتاب، السبعة عشر، ثلاثة ملاحق، تكتسب أهميتها عند قراءتها في ضوء الاطروحات التي ناقشها الباحثون في ضوء مواقفهم الفكرية المختلفة. فالملحق الأول فيه القوانين والأنظمة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعني بالممتلكات الثقافية المحلية منها، والعالمية، التي وجدت طريقها إلى أمريكا عبر قنوات مختلفة، غير شرعية، وأخرى يعتقد أنها شرعية، ولكن أصحابها يطالبون بها. كذلك فيه لوائح وأنظمة الهيئات والقطاعات، ذات

الحجة الأولى تقوم على مبدأ إنقاذ التراث ، إذ يرون أن معظم المواد الثقافية، التي يدور حولها الحديث تم إنقاذها فعلاً بواسطة الدول الغربية، التي تحفظها الآن بطرق علمية حديثة. وقد كانت معرضة للتلف والضاياع، إما بفعل الطبيعة، أو الحروب، أو الإهمال في أوطانها. ومن ثم فإن الإمكانات المادية والعلمية للدول الغربية، تمكنها من العناية بهذه المواد الثقافية، ولذا يصبح الاحتفاظ بها أمراً مشروعاً. ولا يحق لأي أحد المطالبة بها، بعد كل الجهد الذي بذل في رعايتها ودراستها، فالملكية تؤول للجهات التي أنقذت الممتلكات الثقافية وحفظتها.

الحجة الثانية تقوم على مبدأ الاتفاق القديم، بين هذه الدول والدول الغربية، الذي يسمح بنقل الممتلكات الثقافية، خاصة في فترات الإدارات الأجنبية لبعض البلدان، أما الآن فلا يحق لهذه الدول المطالبة بما نقل في تلك الظروف ، والنزاع في مثل هذه الحالات، أساسه أخلاقي بحث؛ لأن الأمر ليس قانونياً صرفاً، وإنما تلفه أمور عاطفية.

وتقوم الحجة الثالثة على مبدأ الاستحواذ ، من منطلقات إنسانية، إذ يظن البعض أن كثيراً من الممتلكات الثقافية التي تم نقلها لها قيمة فنية، وأكاديمية، وتربوية تفيد المجتمع الإنساني بصفة عامة، وهي لذلك حق للإنسانية جمعاء، ولا يحق لبلد واحد إدعاء ملكيتها. وبناء على ذلك فليس هناك من جهة قانونية، يمكن لها أن تقضي في هذا الموضوع. ومثل هذا الرأي لا يمر دون اعتراض. فهناك من لا يعتقد على الأقل، من ناحية فلسفية بوجود "طبيعة إنسانية مشتركة".

تقوم الحجة الرابعة على مبدأ "الغاية تبرر الوسيلة". فنقل الممتلكات الثقافية من أماكنها، إلى مختلف القارات وتداولها بالبيع والشراء، يساهم في تطوير بعض القيم الإنسانية المهمة، مثل إثراء القيم الجمالية، والتذوق الفني، ومستويات البحوث

الأطراف المختلفة، من حكومات ومؤسسات تعليمية ومتاحف وتجار عاديّات، وتعتبر هذه التساؤلات عن مواقف متضاربة، في النظر للموروثات الثقافية، من جهة امتلاكها والحفاظ عليها. كما تعبر عن موضوع شائك، لم يتفق الناس حوله حتى الآن ، إن الشيء المهم في هذه الحالة هو أن يتفق الجميع، أولاً، على الوسيلة المناسبة للمعالجة، ثم الدخول في تفاصيل القضية المتنازع عليها.

وبالرجوع إلى الأدبيات المنشورة حول قضايا الممتلكات الثقافية، يتضح مباشرة هيمنة الرؤية الغربية، في هيكلة الإشكاليات المتعلقة بالتراث على ما عداها وترى الكاتبة أن هذه الرؤية الغربية تمثل إشكالية في حد ذاتها، كما أنها ليست مؤهلة للإحاطة الكاملة بالموضوع وتشير إلى أن المطلوب، الآن، إيجاد رؤية أو أطروحة شاملة، تعيد النظر في قضايا الممتلكات الثقافية، ومحاوّر النقاش فيها وتمزج ما بين الرؤية الغربية، ورؤى الشعوب الأخرى، التي فقدت جزءاً من تراثها.

وتتلخص منطلقات النزاع حول الممتلكات الثقافية، في ثلاثة أمور رئيسة تتعلق باستردادها، ثم الحقوق المستحقة لكل طرف، من أطراف النزاع. وتتحدد المواقف في مثل هذه الحالة، بطبيعة الحال، من قيم أخلاقية متباينة، مثل تلك التي تطرحها الأسئلة آنفة الذكر. وهناك ثلاثة أجوبة يمكن أن تقدم كبداية متنافسة : الأولى أن الماضي (التاريخ) ملك لكل الناس، والثاني أنه ملك لمجموعة محدودة، والثالث أنه غير قابل لأن يمتلكه إنسان ، أو مجموعة من الناس . ومتابعة المناقشة المستمرة حول هذه الآراء، تبلورت عدة مواقف، تساند أو تعارض، دعاوى أصحاب الرأي القائل بأحقية الدول في ملكية المواد الثقافية، التي تكتشف فيها؛ فالذين يعارضون إعادة الممتلكات الثقافية، ومبدأ تقييد حركتها بالتصدير والاستيراد، يقدمون ست حجج لدعم موقفهم المعارض:

للشعوب، من نواحي دينية، أو اثنية، أو تاريخية. وفي هذه الحالة يصبح من المهم تحديد هذه الممتلكات الثقافية، وتقديم دراسات مفصلة عنها، فمن دون ذلك تفقد هذه الحجة شيئاً من قوتها وبريقها.

وتبدو الحجة الثانية بسيطة في فحواها، إذ تقول: إن الممتلكات الثقافية حق لأصحاب المكان، الذي وجدت فيه، ولا بد أن تعود وتبقى فيه. والافتراض هو أن وجود الشعوب المختلفة في أماكنها الحالية، موثق منذ حقب التاريخ الأولى، أو أن الأمر يتوقف على الحدود السياسية الحالية.

أما الحجة الثالثة فتقوم على فكرة وحدة الممتلكات الثقافية وتكاملها، فإذا ما أريد لها أن تحتفظ بفائدتها الجمالية والأكاديمية، فلا بد أن تبقى كاملة في مكان واحد، فالتجزئة تفقدها كثيراً من خواصها الثقافية.

هذه هي الحجج والمواقف التقليدية، التي تتبناها الأطراف المختلفة، في الدفاع عن حقوقها في الممتلكات الثقافية، من ناحية حيازتها، أو بيعها، أو عرضها في مؤسسات علمية، ومتابعة ما يحدث في أروقة الأجهزة، التي تعنى بفض النزاعات بين الحكومات، والمؤسسات، والأفراد، حول الممتلكات الثقافية، يتضح أن الدفاع يقوم على قوة الحجة، الأمر الذي ينقل القضية إلى حالة أربح، أو أخسر. وهكذا يصبح النقاش محصوراً في حدود ضيقة لا تفضي إلى حلول مناسبة، كما توضح معظم البحوث في هذا الكتاب، فالخطوة الأولى نحو إيجاد حلول مناسبة، فيما يبدو تكمن في تحديد القواسم المشتركة في الأهداف والمفاهيم، ومن ثم الاتفاق على القنوات، التي تفصل في قضايا فض النزاعات، وتقرّر الكتابة أن أفضل الحلول هي، التي تؤسس على التراضي أو دخول طرف ثالث للتوسط، والابتعاد -قدر الإمكان- عن منطلقات الربح والخسارة، ولا بد لأي حلول مقترحة أن تراعى الجوانب النفسية والتاريخية، لكل الأطراف.

الأكاديمية، كذلك يؤدي إلى المحافظة على القطع الفنية النادرة، التي لا تقدر بثمن ونتيجة لكل هذه العمليات، نعلو قيم المشاركة الإنسانية، والانفتاح الثقافي، والتآلف بين الأمم، خصماً على قيم الفرقة والانكفاء.

ويدعو أصحاب الحجة الخامسة، إلى الاحتفاظ بالممتلكات الثقافية في أماكنها الحالية، لكي تكون في متناول الأكاديميين والباحثين في التراث الإنساني، لدراساتها ونشر المعلومات عنها، لأن إعادة هذه المواد لأوطانها، سوف يحرم هؤلاء الباحثين من إغاز مهماتهم. وهذه حجة من نوع الغاية تبرر الوسيلة، ويبقى التساؤل مشروعاً عن مصدر هذه المسؤولية التي يتمتع بها هؤلاء لتجعلهم قيمين على التراث، ويبدو ضعف هذه الحجة أكثر وضوحاً، إذا توفرت ظروف مواتية للعلماء لدراسة هذه المواد في أوطانها.

وتنادي الحجة السادسة بحرية نقل الممتلكات الثقافية، لأن تقييد عمليات البيع والشراء بشجع على النشاط غير المشروع، فتوسع بذلك ممارسات نهب المواقع الأثرية، وسرقة التحف، وتنتعش تجارة السوق السوداء فيها، ويعتقد البعض أن حرية تدفق المواد الثقافية، أفضل بكثير من منعها، وهذا الرأي يثيره الآخر الجانب الأخلاقي، المتعلق بحق الشعوب في التحكم في مانتعقد أنه من حقوقها المشروعة.

وفي مقابل هذه الحجج، يقدم الذين يقفون على الجانب الآخر، مؤيدين لحقوق الدول المنهوبة في استرداد ممتلكاتها الثقافية، ثلاث حجج يدعمون بها موقفهم:

تقول الحجة الأولى بمبدأ الحق المشروع، في الموروث الثقافي لكل أمة، لأنه يمثل الهوية الثقافية والتاريخ، لذلك فإن نقل الممتلكات الثقافية من أوطانها، يحرم سكان تلك البلاد من موروثهم، وهو أمر لا مبرر له، وهو تعد صريح يجب إيقافه، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الرأي يعتمد على أن جزءاً من هذا التراث يمثل أهمية خاصة

فصول قصيرة نسبياً، خصصت لمحور رعاية الممتلكات الثقافية، والسبل الكفيلة بتقييد تداولها، والبحث عن بدائل مجدية في هذا الخصوص. وأهم هذه الفصول يتناول دور المتاحف العالمية الكبرى في جمع الممتلكات الثقافية، والتشريعات التي تتبعها في المحافظة عليها، ومساعدة الآخرين في الاستفادة منها. وهناك مناقشة لأخلاقيات المهنة في الأجهزة الرسمية، مثل المتاحف، والتطور الذي طرأ عليها مؤخراً. فالمتاحف الأمريكية والأوروبية مؤسسات عريقة، توفرت فيها الإمكانيات المادية والفنية، وساعدتها الظروف التاريخية، لتصبح مستودعاً لأهم نماذج التراث الإنساني، التي جمعت من كل بقاع العالم بطرق شتى. بسبب المنافسة بين المتاحف، في اقتناء التحف الفنية والأثرية، فقد شجع ذلك بطريقة مباشرة التداول غير المشروع في الممتلكات الثقافية، وتخريب الآثار، في مواقعها.

وكمثال لما يمكن أن تكون عليه المعايير الأخلاقية المعيبة، في جمع المواد الثقافية، محاولة مجلس النواب الأمريكي إجازة ما يسمى "مشروع قانون الودائع التراثية" في الثمانينات، الذي وضع كما قيل، لحماية المتاحف الأمريكية، من مطالبات الحكومات الأجنبية المتزايدة، باسترداد جزء من ممتلكاتها الثقافية، التي حصلت عليها تلك المتاحف في ظروف غير مواتية بالنسبة لأصحابها. وتقول إحدى فقرات ذلك القانون إن أي قطعة أثرية، أو خفة فنية تبقى في المتحف لمدة سنتين فقط، تؤول ملكيتها نهائياً له بعد ذلك، ولا يحق لأي جهة المطالبة بها بغض النظر عن الكيفية التي وصلت بها إلى المتحف المعني. وقد وجد مشروع القانون معارضة شديدة من جهات عدة، منها اتحاد متاحف الفنون الأمريكي (١٥٠ متحفاً)، لأنه تشريع يحمي لصوص الآثار والتراث بصورة مكشوفة.

ويتضح مما ورد في بقية فصول هذا المحور، إشكالية

على أن يتم تحديد معنى "الملكية" بدقة، خاصة أن بعض الناس لا ينظر للمواد الثقافية من هذه الزاوية، بقدر نظره إليها على أنه هو أمر رعاية أو حماية لها. ويضم بقية القسم الأول من الكتاب خمسة فصول، تمثل في مجموعها منظورات "الضحايا"، في شكل دراسات حالات لبلدان، أو مجموعات اثنية، فقدت كثيراً من تراثها المادي، وانتقل لجهات مختلفة في الولايات المتحدة، وفيما عدا حالة واحدة، وهي نيبال فإن كل ما نوقش في هذا الكتاب يعود للأمريكيين. وفي هذه المساهمات يبرز التناقض بين السكان المحليين، من قبائل الهنود مثل: النفاجو، والزنوني، وأنباكي، الذي ينظرون لتراثهم المادي من منطلق، يجهلها الأوروبيون. وتطور التناقض إلى حركات منظمة، سخرت لها إمكانيات مالية وعلمية لتأمين حقوق هذه القبائل في حفظ تراثها، مثل إعادة الهياكل البشرية، التي حفظها المتاحف، أو إعادة بعض المواد التراثية، التي يعدونها رموزاً دينية واجتماعية مهمة، وجدير بالإشارة أن بعض أبناء هذه القبائل من الأتاريين، قد شاركوا في كتابة فصول الكتاب المشار إليها.

وفي ما يتعلق بالنهب والاتجار في الآثار، من بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية، وتسريبها إلى الولايات المتحدة تتكرر الشكوى من ضعف الإجراءات والأنظمة، التي تتبعها تلك الدول. ويلاحظ أن الاتهام لا بد أن يوجه للذين يفتحون أسواقاً لبيع المقتنيات الثقافية، وتسهيل حركتها، وذلك في مواجهة بعض من يدعون أن السكان المحليين يساعدون، بدورهم في نهب المواقع الأثرية ونقل محتوياتها. لذلك برز اتجاه عام يعترف بفشل القوانين وأنظمة المراقبة، في الحد من تهريب الآثار، مما يحتم إعادة النظر في القضية بطريقة عملية، وفتح قنوات التسوية والتراضي بين الأطراف المتنازعة.

ويتكون القسم الثاني من الكتاب من أربعة

للباحثين بجمعها، وحفظها لهم في مكان واحد. ولكن الجزء الأعظم من مثل هذه المواد، يعرض أو يحفظ في المتاحف، دون تحديد المكان، الذي وجدت فيه، ولا تصحبه معلومات عن الأشياء الأخرى المصاحبة له في ذلك المكان، مما يخل بأبسط قواعد الدراسة الأثرية المعروفة.

أما القسم الرابع من الكتاب، فقد خصص لمراجعة كاملة لما طرح في المؤتمر من خلال حوار عميق حول نقاط الاختلاف والاتفاق. جرى هذا الحوار عندما جلس كل الاختصاصيين معاً وطرحوا أفكارهم مرة أخرى، حول حماية الممتلكات الثقافية والقوانين والأنظمة المفيدة لتداولها، ودور الأفراد والمؤسسات في ذلك. وكان التيار العام يتجه نحو الاتفاق على حلول وسط، يمكن تطبيقها بنجاح، ونوه المشاركون بالتطورات الحديثة في معالجة قضايا التراث الثقافي، من ناحية الاهتمام الرسمي والأكاديمي، المتمثل في عقد الندوات ونشر البحوث، وكذلك محاصرة نشاط المتاجرين في التحف الأثرية، بطرق غير مشروعة.

وعلى صعيد إنفاذ القوانين أو تطويرها داخل الولايات المتحدة الأمريكية، يذكر التشريعات الجديدة، التي روعي فيها حقوق الآخرين من الأقليات الهندية داخل أمريكا، أو الدول الأجنبية، ومن الملاحظ أيضاً، التوجه في تطبيق العقوبات بصورة حاسمة كما جرى تطبيق معاهدة اليونسكو لحماية التراث الصادرة عام ١٩٧٠م، باهتمام مقدر، وقد وقعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقيات ثنائية، لحماية التراث مع السلفادور عام ١٩٩٥م، ومع المكسيك في عام ١٩٩٧م. ومن الإجراءات المهمة ما حدث في قمة الدول الأمريكية عام ١٩٩٤م، حيث تمت الموافقة على التشديد على القيم الثقافية العليا، والعمل على حماية الممتلكات الثقافية وتقنين جمعها في الأقطار الأمريكية، ومن جهة أخرى جرى، تسوية الكثير من القضايا المعلقة، بين الحكومة ومثليين لقبائل الهنود

تنفيذ القوانين والأنظمة الموضوعة لحماية المواد الثقافية، وتقنين تداولها، بالبيع والشراء في المؤسسات التعليمية والمتاحف، وأصحاب المجموعات الخاصة. فعدم توفر الإمكانات في كثير من بلدان المنشأ، وقلة الوعي بأهمية هذه المواد، وحاجة بعض القطاعات لما يتحصلون عليه من عائد مادي، شجع الاستمرار في عمليات النهب والتهرب، التي تتسع دوائرها يوماً بعد يوم، وفي كثير من الحالات تقف الجهات المسؤولة عاجزة، عن ملاحقة خطط شبكات سرقة المواد الثقافية وتسريبها، يحدث هذا في الوقت الذي ما يزال بعض الناس يدافع عن أحقية المتاحف الكبرى في الحصول على القطع الأثرية والفنية، بكل الطرق الممكنة، ويبدو جلياً مدى صعوبة محاربة مثل هذا النشاط، والحد من تأثيره السلبي.

وفي القسم الثالث أربعة فصول، عالج كُتابها أنظمة إدارة الممتلكات الثقافية من منطلقات رؤى الجهات المعنية، بدءاً من جامعي التحف العالمية والمتاجرين فيها، إلى الحكومات التي ترى أن المساس بممتلكاتها الثقافية، بمثابة طعن في الإرادة الوطنية، وعليه يصبح الدفاع عنها أمراً محتتماً، ومن النقاط المهمة، التي أثرت، تتعلق بتلك القطع الفنية والأثرية، التي أنتزعت من أماكنها بعد تخريب المواقع الأثرية، بواسطة أفراد لا يعلمون أهمية وجودها في إطارها الأصلي، وفي سبيل الحصول على مواد ثقافية على هذا النحو، تفقد المواقع الأثرية العناصر الأساسية التي تتطلبها الدراسة العلمية المبدئية، وتكون الخسارة مضاعفة، لأنها فقدان للأثر، وحرمان الأتاريين من وجوده في محيطه الطبيعي، يأملون أن يتعرفوا إلى تفاصيل حياة الناس، الذين تركوا تلك الخلفات الأثرية.

وعلى هذه الخلفية يجدر النظر في رأي الذين يقولون إن المتاحف التي تشتري المعثورات الفنية، بغض النظر عن مصدرها، تقدم خدمة علمية

محددة، لم تذكر فيها إحصائيات دقيقة لحجم التجارة غير المشروعة في المواد الأثرية أو الفنية. كذلك، اتسمت بعض فصوله بالإسهاب، في شرح نقاط عامة وواضحة، وبدا أن التكرار غير المرغوب سمة بارزة في تلك المساهمات. وهذا الأمر ربما كان مرده طبيعة البحوث نفسها، إذ أن معظمها قدمت في مؤتمر تتداخل فيه المحاور، مما يجعل التكرار أمراً متوقعاً.

أنهى هذه المراجعة بالعودة لتساؤل طرحته محررة الكتاب، في مقدمة الطبعة الثانية منه قائلة: هل يحق لنا أن نكون أكثر تفاؤلاً بمستقبل أفضل لماضينا (تراثنا)؟ وجيب: نعم. فالمشاركون في هذا المؤلف قدموا مساهمة مقدرة، وأثروا -مع غيرهم- الحوار حول التراث الإنساني، وحمانيته، وأبقوا جذوته متقدة. فبمثل هذا العمل تتسع دائرة الاهتمام بحماية ممتلكات الشعوب الثقافية، وتعلو القيم الأخلاقية الرفيعة، التي تنظم التعامل مع ذلك التراث لمصلحة البشرية جمعاء.

المراجع :

ديبيري، نانسي هاتش ١٩٩٦م، "متحف تحت الحصار: القصة الكاملة لتدمير متحف أفغانستان الوطني ونهبه"، **"صحيفة الحياة"**، العددان ١٢١٩٥ و ١٢١٩٦، ١٦ و ١٧ يوليو، ترجمة د. يوسف مختار الأمين.

Green, E. L. (ed.) 1984. **Ethics and Values in Archaeology**. The Free Press, New York.

المختلفة، حيث أعيدت لهم بعض الممتلكات الثقافية، التي تمس معتقداتهم وحياتهم الجماعية. وقد سمح لبعضهم بإعادة دفن عدد من الهياكل العظمية، التي جمعت في أوقات سابقة من أجل الدراسة الانثروبولوجية. ويشار إلى أن هذه التطورات المهمة، التي حدثت في أمريكا، لها تأثيرها الإيجابي في ما يتعلق بحماية الممتلكات الثقافية العالمية، خاصة أن أمريكا تعد من أكبر الأسواق لترويج الآثار والفنون المسروقة. وخلص المؤتمرون إلى أن النجاح في قضية الممتلكات الثقافية، رهين بإتباع سياسات طويلة المدى، وبتكثيف الجهود، في محاربة التجارة غير المشروعة إقليمياً وعالمياً، ويتوقف النجاح على الالتزام بأخلاقيات المهنة، وضمان تنفيذ مجموعة القوانين والمعاهدات الدولية، ثم التوعية الشعبية بأهمية التراث الثقافي، ورموزه المادية.

والكتاب، من بعد، يعد مساهمة مهمة، لها وقعها في حقل قضايا الممتلكات الثقافية، الذي أصبح اليوم موضوعاً ملحاً، وحاضراً في الأروقة الرسمية والأكاديمية، على الرغم من أن محتويات الكتاب تكاد تكون مقتصرة بالكامل، في منظومة الدول الأمريكية. وما لاشك فيه أن قضية حماية الممتلكات الثقافية، وما حدث فيها في أفريقيا والشرق الأوسط مثلاً لها أبعادها المتميزة، وخصوصيتها الثقافية والتاريخية، التي لا يتسع المجال للخوض فيها، إذ أن تناولها لابد أن يقوم على أسس مغايرة في بعض جوانبها، لما جاء في هذا الكتاب. ويلاحظ القارئ أيضاً أن بعض فصول الكتاب، التي تعالج حالات دراسة

د. يوسف مختار الأمين - قسم الآثار والمتاحف - كلية الآداب - جامعة الملك سعود - ص.ب ٢٤٥٦ الرياض ١١٤٥١ - المملكة العربية السعودية